

التصنيفات رسالة إخبارية

العدد 13

كانون الأول/ديسمبر 2003

الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة

وكانون الأول/ديسمبر فسيتضمنان الملحق الذي يتناول التصنيفات الدولية، وهو أساسا استمرار للرسالة الإخبارية الحالية للتصنيفات.

ولا تستهدف الرسالة الإخبارية الإحصائيين فحسب، بل مستخدمي الإحصاءات أيضا: الحكومات، والسياسيون، وواضعو الخطط، والمحللون السياسيون، والأوساط التجارية، مما يحفز الحوار بين المستخدمين والمنتجين. وهكذا، تكون الرسالة الإخبارية الإحصائية للأمم المتحدة مدخلا للأنشطة التي تسهم في إعداد أفضل للإحصاءات الرسمية في مختلف أرجاء العالم.

ملاحظة هامة: لضمان الحصول على هذه الرسالة الإخبارية الجديدة الصادرة عن الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، بما في ذلك الملحقات الخاصة، لا بد من الاشتراك فيها.

وبشكل استثنائي، سيرسل العدد الأول من الرسالة الإخبارية الإحصائية للأمم المتحدة إلى جميع المشتركين حاليا في الرسالة الإخبارية للتصنيفات. ولكن على من يرغب في الحصول مستقبلا على جميع أعداد الرسالة الإخبارية الإحصائية للأمم المتحدة الاشتراك فيها. ويمكن القيام بذلك عبر موقع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة على الإنترنت

العدد الأخير من الرسالة الإخبارية...

هذا العدد من الرسالة الإخبارية للتصنيفات هو آخر عدد يصدر بالشكل المعتاد. بيد أن هذا لا يعني أن نشر الأخبار عن التصنيفات سيتوقف. ففي حين أنه سيتوقف إصدار الرسالة الإخبارية بشكلها الحالي، فإن رسالة إخبارية جديدة عن الإحصاءات ستصدر عن الأمم المتحدة بدءا من شباط/فبراير 2004.

ولن تقتصر تغطية الرسالة الإخبارية الجديدة على أنشطة الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة في نيويورك والوحدات الإحصائية للجان الإقليمية للأمم المتحدة في أديس أبابا وبانكوك وبيروت وجنيف وسانتياغو دي شيلي؛ بل ستتناول أيضا العمل الإحصائي الذي تضطلع به مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمات الهامة الأخرى المنتجة للإحصاءات مثل اللجنة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وسيغطي الجزء الرئيسي من الرسالة الفعاليات القادمة، والمنشورات الحديثة، وأنشطة التعاون التقني، واستعراضات مقتضبة لمختلف المواضيع الإحصائية. وستركز ملحقاتها على مجالات معينة من العمل الإحصائي، بما فيها الحسابات القومية، والتصنيفات الدولية، والإحصاءات البيئية. أما عددا نيسان/أبريل

الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حلقة عمل ثمانية عشر بلدا أفريقيا ناطقا بالفرنسية (من أصل البلدان الخمسة والعشرين): معظم البلدان الأعضاء في المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - بلدان السهل الأفريقي وبلدان وسط أفريقيا - ، وبلدان من المغرب العربي - تونس والمغرب - ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وجيبوتي، ومدغشقر. وشاركت أيضا في حلقة العمل هيتان إقليميتان - الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - فضلا عن بنك موريتانيا المركزي.

وعقدت حلقة العمل في باماكو، بمالي، في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2003، وشارك في تمويلها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، وهيئة الإحصاء الكندية، والمعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (فرنسا). وقام بتنظيمها أخصائيان في التصنيف من المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية.

ومنذ بضع سنوات خلت، أنشأت البلدان الأعضاء في المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نظامين للتصنيف (تصنيف للأنشطة وتصنيف للمنتجات) استند أولهما إلى التقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية واستند الثاني إلى الإصدار رقم 1.0 للتصنيف المركزي للمنتجات. وكان الغرض من حلقة العمل هذه إبراز

عن طريق (<http://unstats.un.org/unsd/newsletter>) الوصلة الخاصة بصفحة الاشتراك.

وستصدر الرسالة الإخبارية 6 مرات في السنة، أي مرة كل شهرين اعتبارا من شباط/فبراير 2004، وستتضمن الملحق الخاص بالتصنيفات الذي سيرفق بعددي نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر. وأصبح العدد الأول من الرسالة الإخبارية الإحصائية للأمم المتحدة متاحا على موقع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة على الإنترنت (<http://unstats.un.org>).

ويمكن توجيه أي أسئلة بشأن الرسالة أو الاشتراكات عن طريق البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي: Statisticsnewsletter@un.org.

حلقات عمل بشأن التصنيفات مخصصة للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية

في إطار عملية تنقيح التصنيفات الدولية للأنشطة والمنتجات، قامت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة والفريق التقني الفرعي التابع لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية بتعميم استبيان على البلدان والوكالات الدولية والإقليمية التماسا لتعليقاتها على عدد من القضايا التقنية التي لم يبت فيها بعد والمتعلقة بتنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات، بما في ذلك المسائل المفاهيمية وتقديم اقتراح بشأن هيكل التصنيفات.

ومن أجل الحصول على وجهة النظر الأفريقية (ولو كانت جزئية)، نظم المرصد

البلدان الأعضاء بالمتابعة الجارية للعمل الدولي وكذلك بالنتائج النهائية للمناقشات.

وفي أعقاب حلقة العمل مباشرة، تم إعداد قرص مدمج باللغتين الفرنسية والإنكليزية تضمن جميع الوثائق من أجل إثبات العمل المنجز ووصفه وتقديم موجز عنه.

حلقة عمل بشأن التصنيفات مخصصة لبلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

عقدت حلقة عمل بشأن التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية خصصت لبلدان آسيا والمحيط الهادئ، في نيودلهي، بالهند في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2003. وشارك في تنظيم حلقة العمل هذه وعقدها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة والشعبة الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد استضافتها منظمة الإحصاء المركزية التابعة لوزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج في حكومة الهند، وعقدت في مباني مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، وهو مؤسسة إقليمية تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

وتم التركيز على مشاركة بلدان آسيا والمحيط الهادئ غير الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وحضرها سبعة عشر مشاركا من تسعة بلدان ومشارك من الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ، ممثلا لاثني وعشرين بلدا وإقليما من جزر المحيط الهادئ. وسبق أن عقدت حلقة عمل في حزيران/يونيه 2002 في هانوي، بفيت

ما تمت مواجهته من مشاكل لدى إنشاء هذين التصنيفين وطرح آراء بشأن الإصدارات المستقبلية يمكن أن تكون بمثابة الرد الموحد على استبيان الأمم المتحدة.

وخلال الأيام الخمسة، نوقشت جميع الأسئلة الواردة في استبيان الأمم المتحدة، فضلا عن بعض القضايا المتعلقة بأفريقيا على وجه الخصوص. وكاد يتحقق الهدف المتمثل في صياغة رد يعكس التقارب: فكان هناك إجماع على الردود المتعلقة بمعظم الأسئلة؛ أما بالنسبة لبعض الأسئلة التي لم تحظ بالإجماع، فقد تم الاحتفاظ بما أبدي من آراء عليها من أجل عرض الخيارات المحتملة التي تؤيدها تلك البلدان.

وخضعت بعض الأسئلة لمناقشة جد مستفيضة، لا سيما ما يتعلق منها بالمجال الزراعي الذي لا يزال يشكل مجموعة هامة من الأنشطة في هذه البلدان. وقد اشتملت المناقشة على بحث الجانب اللازم أخذه في الاعتبار لتحسين طريقة عرض مختلف النظم الزراعية المتبعة في أفريقيا وكذلك الموقع الذي تحتله، في سلم تصنيف الأنشطة، مختلف الأنشطة الهادفة إلى "إعداد المنتجات الزراعية قبل طرحها في الأسواق" (في أفريقيا يتعلق الأمر "بالصناعات التحويلية" أكثر مما يتعلق بالزراعة).

وطلب المشاركون أن يؤيد الأخصائيون الفرنسيون وجهات نظرهم على مستوى الأمم المتحدة (حتى عندما لم تكن متوافقة مع المواقف الفرنسية) وأعرب المرصد عن التزامه بإبلاغ

أنظمة لتدوين التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والاستبيان المتعلق بتتقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات) التي أعدها الفريق التقني الفرعي التابع لفريق الخبراء وتوزيعها على المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع أرجاء العالم.

كما أحاطت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة حلقة العمل علما بالعمل الجاري حاليا من أجل تتقيح قائمة الأمم المتحدة للمنتجات الصناعية. وزودت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقة العمل بمعلومات عن دور التصنيفات في تقييم آثار العولمة وعن الوضع الحالي للعمل المضطلع به في مجال التصنيفات وإمكانيات تحقيق التعاون التقني في بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وتوفر في كل لقاء من لقاءات حلقة العمل وقت كاف لمناقشة المواضيع المطروحة.

واستأثرت العروض التي قدمتها البلدان الجزء الأكبر من حلقة العمل. وركزت هذه العروض على الوضع الحالي لاستثمار الأنشطة والنتائج ووضعها موضع التطبيق، وبالنسبة لبعض البلدان شملت أيضا مسألة تصنيفات النفقات وفقا للأهداف المنشودة، وعلى الخطط التي تعتمدها البلدان من أجل إجراء تتقيحات في المستقبل.

وحققت حلقة العمل النتائج الهامة التالية:

- ثمة اتفاق عام في المنطقة على الاقتراحات المتعلقة بالمفاهيم والهيكل للتتقيحين المزمع إجراؤهما في عام 2007 على التصنيف

نام، بشأن التصنيفات خصصت لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وكان الهدف الرئيسي لحلقة العمل هو التوصل، بطريقة مباشرة أكثر، إلى مشاركة المنطقة والحصول على وجهات نظرها بشأن عملية تتقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات. وثمة هدف آخر، له صلة بالهدف السابق، وهو مساعدة بلدان المنطقة في تنفيذ تصنيفات الأنشطة والمنتجات، وفي التعرف عن كذب على ما تواجهه من مشاكل وما لديها من احتياجات، وحتى يمكن قدر المستطاع تضمين هذه الاحتياجات في التتقيحين المزمع إجراؤهما في عام 2007 للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات.

ووفرت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، من خلال العروض التي قدمتها، معلومات شاملة عن برنامج عملها المتعلق بالتصنيفات؛ وعلى وجه الخصوص عن مجموعة التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، واما استحدثت من آليات وأدوات وأجهزة من أجل تنفيذ برنامج العمل هذا، وعن الجمع بين المفاهيم المستند إليها والتغييرات الهيكلية في التتقيحين المزمع إجراؤهما في عام 2007 للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات، وذلك بالاستناد إلى الوثائق الأربع (الورقة التي تتناول المفاهيم، والورقة الخاصة بهيكل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وورقة عن احتمال وضع

والمشاركون أنفسهم أكثر اطلاعا على مدى تنفيذ التصنيفات المرجعية في المنطقة ومدى دقته والغرض منه.

ويمكن الاطلاع على جميع الوثائق الخاصة بحلقة العمل هذه من خلال موقع التصنيفات التابع للشعبة الإحصائية للأمم المتحدة على الإنترنت في العنوان التالي <http://unstats.un.org/unsd/class> تحت عنواني "التعاون الدولي في مجال التصنيفات"، "ما تقدمه الأمم المتحدة من حلقات عمل وعمليات تدريب في مجال التصنيفات".

الفريق التقني الفرعي يواصل عمله لتحديث التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات

واصل الفريق التقني الفرعي التابع لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية (فريق الخبراء) سلسلة الاجتماعات التي يعقدها تنفيذًا لما كلف به من تقديم المساعدة بشأن التنقيحات المقرر إجراؤها على التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات في عام 2007. ولهذا الغرض، عقد الفريق التقني الفرعي اجتماعين في الربع الأخير من عام 2003. وعقد الاجتماع الأول في الفترة من 24 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2003، عقد الاجتماع الثاني الذي دام يوما واحدا مباشرة عقب انتهاء اجتماع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية الذي دام ثلاثة أيام.

الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات كما وردت في الوثائق المتعلقة بالتنقيح. وشملت بعض الجوانب المعينة ما يلي: - دعم واسع النطاق لاستحداث فئة عليا للإصلاحات والصيانة، إذ اعتبر ذلك طابعا مشتركا للواقع الاقتصادي السائد في البلدان المشاركة؛ - حظي مفهوم الزراعة وتربية الحيوانات بدعم عام؛ - أوصي بسرد الأنشطة المتعلقة بصيد السمك بمزيد من التفصيل (بلدان جنوب المحيط الهادئ لديها اهتمام خاص بصيد السمك) ونوقشت الخيارات المحتملة لفصلها في فئات؛ - حظي وجود فئة منفصلة خاصة بالخدمات المتعلقة بالزراعة بالتأييد؛ - لم تؤيد فكرة اعتبار توفير الكهرباء نشاطا تابعا لقطاع النقل.

- قدمت توصية باستحداث قائمة لأنشطة متنوعة أكثر شيوعا في البلدان النامية للتأكد من وجود أنماط تتسم بالأهمية على الصعيد الدولي؛

- اعتبر من الأهمية الشديدة بمكان أن يقوم كل مكتب بتسمية منسق واحد للتصنيفات على الأقل، حيث يتعذر أيضا إنشاء وحدة للتصنيفات والمعايير الموحدة، وبناء عليه تمت التوصية بذلك.

- أصبحت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة والشعبة الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

وكان أحد الجوانب الرئيسية لهذا الاجتماع يتمثل أيضا في تقديم تقارير عن عدد من الاجتماعات التي عُقدت مؤخرا (عام 2003)، والتي تركت أثرها على التنقيحات على المستوى العالمي. فتم تقديم تقارير عن: عقد حلقتي عمل عن التنقيحات نظمتها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، في الهند لبلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وفي شيلي لبلدان أمريكا اللاتينية، وحلقة عمل عقدها المكتب الإحصائي الوطني الفرنسي، المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، في مالي للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية؛ والاجتماع الأول للفريق التقني المعني بالتنقيحات التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ واجتماع فريق فوربورغ المعقود في طوكيو، والذي شمل إعداد نموذج نمطي للتنقيحات؛ وحلقة عمل عن الإحصاءات الزراعية عقدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف وشمل جدول أعمالها أيضا مسائل تتعلق بالتنقيحات. كما اطلع الاجتماع على الجهود التأسيسية التي تضطلع بها المكاتب الإحصائية في استراليا، ونيوزيلندا، واليابان، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بشأن تصنيفات الأنشطة؛ فضلا عن نتائج أنشطة التقارب التي تحرز تقديما بين دوائر التصنيفات الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية (وكانت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة مراقبا في هذه الأنشطة). كما كان هناك تقرير عن الجهود المستمرة التي تؤثر على تنقيحات التصنيفات قدمه الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، وذلك فيما يتعلق بتنقيح نظام

وركز جدول أعمال الاجتماع الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر على استعراض الردود الواردة على الاستبيان الثاني المتعلق بالتنقيحين المزمع إجراؤهما للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات والذي عمته الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة في أيار/مايو 2003. وقد أرسل هذا الاستبيان إلى المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية والإقليمية وجهات أخرى، التماسا لآراء هذه الجهات في ما ترغب في رؤيته مدرجا في الصيغ المنقحة للتصنيفات من مسائل تتعلق بالمفاهيم والهيكل. أما الهدف من اجتماع المتابعة الذي عقده الفريق الفرعي في كانون الأول/ديسمبر فكان إدراج الآراء التي توصل إليها فريق الخبراء أثناء الاجتماع الذي عقده مؤخرا في النتائج التي تمخضت عنها عملية التنقيح. كما بحث ذلك الاجتماع الوثائق التي سترسل إلى اللجنة الإحصائية لإطلاعها على التطورات التي شهدتها هذه العملية.

وناقش اجتماع تشرين الأول/أكتوبر الاقتراح المتعلق بهيكل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الذي وضع بناء على وجهات نظر المجيبين على الاستبيان. وبحث هيكل التصنيف في مجمله فضلا عن قضايا مختارة تتصل بحدود المسائل الواردة في الهيكل لتقدير مدى صلتها بالواقع الاقتصادي العالمي، وإمكانية مقارنتها بتصنيفات الأنشطة الأخرى، وما سيكون للهيكل المقترح من أثر في استمرارية عملية التصنيف، أي صلتها بالصيغ السابقة كما بحث نطاق التصنيفات والمسائل التي يشملها.

الأول/ديسمبر. ومع اجتماع فريق الخبراء، استخدم اجتماع الفريق التقني الفرعي في كانون الأول/ديسمبر لبلورة مقترحات التتقيح وإدماج الاتفاقات التي توصل إليها فريق الخبراء بشأن الهيكل والمفاهيم والاعتبارات التحريرية.

وبالنسبة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، كانت مجالات النقاش التي حظيت بأكثر قدر من الاهتمام هي المجالات المتعلقة بإنشاء أبواب جديدة في المستوى الأعلى لما يلي:

- الإصلاحات والصيانة
- إمدادات المياه؛ والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والأنشطة العلاجية
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة خدمات الإدارة والدعم

وذلك فضلا عن استحداث مجموعات من خدمات الدعم في مجمل التصنيفات من المستوى الثاني. واقترح فصل هذه الخدمات عن ارتباطها الوثيق بالأنشطة الرئيسية التي تتصل بها، وذلك بهدف التمكن من تتبع الاستعانة بمصادر خارجية على المستوى التجميعي عند انتقال الأنشطة، على سبيل المثال، من فئة التعدين إلى فئة الخدمات. كما انصب قدر كبير من النقاش على مسألة إنشاء مستوى أعلى تماما من التجميع فوق مستوى الأبواب الاثنتين والعشرين.

وأسفرت المناقشات المطولة التي شهدتها اجتماع فريق الخبراء، فضلا عن اجتماعا الفريق التقني الفرعي، عن اتفاق عام على إنشاء الأبواب

الحسابات القومية لعام 1993. وكان الهدف من تقديم هذه التقارير المستقيضة يتمثل في تنبيه عملية التتقيح إلى أية مسائل هامة تتعلق بالتصنيفات تكون قد أثرت على المستويات الوطنية و/أو الإقليمية و/أو الدولية، والتعبير عن هذه المسائل، حيثما تثبت أهميتها وتحظى بتوافق الآراء بشأنها، في المشروعات الجديدة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات. وسيساعد ذلك في كفالة أن تكون النتائج النهائية للتتقيح ممثلة للجميع وعالمية في طبيعتها بقدر الإمكان.

وتتاول الاجتماع بالتفصيل كل باب من الأبواب الاثنتين والعشرين المقترحة للهيكل الجديد للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. كما توسع الاجتماع في تقييم وصقل ذلك الباب من المقترحات المكرس للقضايا المفاهيمية والنظرية.

وأخذت في الحسبان أيضا الردود الواردة على الأسئلة المتعلقة بالتصنيف المركزي للمنتجات. واتخذ ذلك شكل تقييم هيكله والدراسة النقدية لخيارات أساسه النظري. وكانت حداثة تنقيحات هذا التصنيف ومحدودية تنفيذه على المستوى العالمي تعني أن مناقشة تنقيحه كانت أقل من المناقشة التي حظي بها التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

وأسفر اجتماع شهر تشرين الأول/أكتوبر للفريق التقني الفرعي عن وثائق شكلت أساس المقترحات التي تم تقديمها إلى فريق الخبراء في اجتماعه المعقود في الفترة من 8 إلى 10 كانون

تصنيفاً للأنشطة الاقتصادية؛ حيث أن تغطيته تتصل بالتغطية المبينة في نظام الحسابات القومية، كما أنه يستخدم المعايير المعتادة فيما يتعلق بتحديد الوحدات الإحصائية، وتعريف الفئات، وتحديد الأنشطة الأولية للوحدات.

وفي حالة التصنيف المركزي للمنتجات، دار النقاش حول ما إذا كان ينبغي أن يستند هيكل التصنيف إلى "صناعة المنشأ"، أم إلى المبادئ "القائمة على الطلب"، أو ما إذا كان ينبغي الإبقاء على الوضع الراهن. كما جرى النظر فيما إذا كان ينبغي أن يشمل نطاق التصنيف المركزي للمنتجات المنتجات أو الأصول الفرعية غير المقصودة.

ولا تسمح المساحة المتاحة بعرض جميع المجالات التي نوقش فيها هذان التصنيفان، غير أنه يمكن الاطلاع على وثائق اجتماعات الفريق التقني الفرعي من خلال موقع التصنيفات التابع للشعبة الإحصائية للأمم المتحدة على العنوان: <http://unstats.un.org/unsd/class>، تحت عنواني "التعاون الدولي في مجال التصنيفات" و "الفريق التقني الفرعي التابع لفريق الخبراء".

اجتماع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية، 8-10 كانون الأول/ديسمبر 2001، نيويورك

في الفترة من 8 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2003، اجتمع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لمناقشة مسائل متنوعة تتراوح بين عملية تنقيح التصنيف الصناعي

المنشأة حديثاً، باستثناء الباب المتعلق بـ "الإصلاحات والصيانة". وكانت هناك خلافات قوية، لا تستند إلى المعايير النظرية فحسب، وإنما أيضاً إلى المسائل العملية المتعلقة بالتنفيذ، مما حال دون تأييد الاقتراح الأصلي المقدم من الفريق التقني الفرعي. وتم في نهاية المطاف اعتماد خيار بناء على توافق الآراء، بما أتاح استقراراً في التعامل مع بعض هذه الأنشطة، وإن كان قد أتاح في الوقت ذاته الفرصة لتجميع كل أنشطة الإصلاحات على مستوى الفروع، ولكن ليس كباب مستقل في التصنيف.

وتم بصورة مشروطة قبول إدراج الفروع الجديدة لخدمات الدعم في مشروع هيكل التصنيف، ريثما يتم استعراض مجالات معينة بدرجة أكبر.

ورئي أن إنشاء مستوى أعلى يضم حوالي 10 فئات يُعد ضرورة. وفي حين سيكون هذا التجميع موجهاً لنشر البيانات وتحليلها على مستوى عالٍ، فقد أوصي بالأصل جزئياً من الهيكل الرسمي للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. ومع اختلاف الخيارات المطروحة لهذا التجميع، وفقاً لاختلاف الاحتياجات التحليلية، ستعطي الأولوية للتجميع الذي يخدم احتياجات الحسابات القومية، وسيتم وضعه بالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية.

على الرغم من هذه المبادرات، سيحتفظ التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية بقدر كبير من استقراره، حيث سيظل

- استعراض التطورات والخبرات المستجدة في التتقيحات الأخيرة في مجموعة التصنيفات الصحية،

- مناقشة إجراءات التتقيحات المزمعة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيفات الزراعية، والتصنيفات الاجتماعية.

وكما تقرر في الاجتماع الأخير لفريق الخبراء، وكما طلبت اللجنة الإحصائية، تم تكريس وقت أطول للتصنيفات الاجتماعية. فسيتم تنقيح التصنيف الدولي الموحد للمهن وفقاً لقراره المؤتمر الدولي لإحصائيي العمل. وسيظل المفهوم والهيكل العامان للتصنيف كما هما؛ غير أنه سيجري زيادة مدى صلة كل مهنة من المهن لمراعاة المهن الناشئة حديثاً، مثلما في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، سيضطلع فريق الخبراء بمهمة إنشاء نظام جيد التوازن للتصنيفات ينطبق على البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وستكون عملية التنقيح ماثلة لعملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات، حيث تم إشراك البلدان من خلال مشاورات عن طريق الاستبيانات وحلقات العمل الإقليمية.

وبالنسبة للتصنيف الدولي الموحد للتعليم، الذي توصله منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أوصى فريق الخبراء بتناول وحل مسألة تصنيف أنشطة التعلم غير التقليدية،

الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات التي ينتظر أن تتم عام 2007، والتصنيفات المتصلة بالتطورات المستجدة في مجالات التجارة (النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها، والتصنيف الموحد للتجارة الدولية)، والتعليم (التصنيف الدولي الموحد للتعليم)، والصحة (التصنيف الدولي للأمراض، والتصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة)، واستخدام الوقت (التصنيف الدولي لإحصاءات أنشطة استخدام الوقت)، والمهن (التصنيف الدولي الموحد للمهن). وعكست المناقشات الولاية المسندة إلى فريق الخبراء من اللجنة الإحصائية لتنسيق عمليات تطوير تصنيفات المجموعة الدولية للتصنيفات وتحسين المواعمة بينها.

وكان اجتماع فريق الخبراء - الذي تألف هذا العام من 32 خبيراً من 16 مكتبا إحصائياً وطنياً (من بينهم خبراء من 8 منظمات غير حكومية من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال) و 7 منظمات دولية - يهدف إلى:

• تشجيع التعاون والتنسيق داخل مجموعة التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية،

- مناقشة واستعراض مقترحات التتقيحات المقبلة للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات، فضلاً عن مناقشة تنفيذها،

قيل فريق الخبراء وأيد المقترحات التي قدمها الفريق التقني الفرعي بشأن المسائل النظرية التي يتأسس عليها تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، واقترح إدخال تحسينات على توصيف هذه المبادئ. واتفق على أن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية سيظل تصنيفاً للأنشطة الاقتصادية، أي أنه يتصل بإنتاج السلع والخدمات على النحو الذي يغطيه نظام الحسابات القومية. وستكون هناك بعض الاستثناءات التي تسمح بتصنيف الوحدات الإحصائية لغير ذلك من الأغراض ذات الصلة، مثل سجلات الأعمال التجارية. كما ستكون هناك حالات معينة تدخل فيها في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية حالات للإنتاج الاقتصادي تخرج عن نطاق نظام الحسابات القومية لعام 1993. وسيقتصر ذلك على بضع حالات فحسب، مثل الأنشطة المتصلة بالكيانات المسجلة ببراءات وبحالات الإيجار من الباطن.

وتظل التوصيات المتعلقة بالوحدات الإحصائية وتحديدها وفقاً لنظام الحسابات القومية قائمة. وستتبع معاملة الوحدات الفرعية توصيات نظام الحسابات القومية، التي يجري استعراضها حالياً. وإذا ما ظلت المعاملة الحالية قائمة وفقاً لنظام الحسابات القومية، سيوصى باتباع خيار للترميز باستخدام رموز ثانوية للوحدات الفرعية.

وسيظل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية يستخدم معايير المدخلات والتجهيز والنواتج لتعريف الفئات. غير أن تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع

مثل التعلم من خلال الأنشطة الترويجية والتدريب أثناء العمل (التعلم طوال دورة الحياة)، وذلك بالتعاون بين معهد الإحصاءات التابع لليونسكو ومنظمة العمل الدولية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

كما سيجري تنقيح التصنيفات الزراعية التي تحتفظ بها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). ويدعم فريق الخبراء هذه الجهود، ويحث على التعاون الوثيق مع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة لجعل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات قابليين للتطبيق على الإحصاءات الزراعية. وستقود الفاو جهود المتابعة التي لن تقتصر على تحسين تصنيفات الفاو فحسب، بل وستوفر أيضاً مساهمة موضوعية في عملية تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات بالنسبة للأنشطة والمنتجات الزراعية، مثل مناقشة التفاصيل ذات الصلة بالمنتجات الزراعية في التصنيف المركزي للمنتجات.

وأحاط فريق الخبراء علماً بالجهود التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية بشأن مجموعة التصنيفات الصحية الدولية، وشجع على تقاسم خبرات المنظمة في مجال تنفيذها. كما أوصى بالتعاون مع البلدان الأعضاء في عملية تنقيح التصنيفات.

التصنيفات الاقتصادية (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية/التصنيف المركزي للمنتجات)

وذلك بالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية.

وقرر فريق الخبراء أن يقتصر نطاق التصنيف المركزي للمنتجات على السلع والخدمات المنتجة. ولن يتغير الهيكل الرئيسي للتصنيف المركزي للمنتجات، ولن يُنظر في البدائل التي تتبع الهيكل القائم على الطلب أو على صناعة المنشأ إلا بالنسبة للتقنيات المقبلة تبعا لنتيجة البحوث التي ستجري بشأن هذه المسألة.

وبالنسبة لتتقيح التصنيف المركزي للمنتجات عام 2007، ينبغي أن يُنظر في آخر إصدارات النظام المنسق، والتصنيف الموسع لخدمات موازين المدفوعات، وتتقيح قائمة المنتجات الزراعية الذي أعدته الفاو. وفي الوقت ذاته، ينبغي تعزيز الجزء المتعلق بالخدمات في التصنيف من خلال إدخال المزيد من التفاصيل.

ولتيسير التنسيق والتعاون الوطنيين والدوليين في مسائل التصنيفات، اقترح فريق الخبراء أن يقوم كل بلد، كحد أدنى، بتحديد أو تعيين منسق يمكن الاتصال به (من قبل المستخدمين الوطنيين والجهات الدولية القائمة على التصنيفات على حد سواء). وفي تنفيذ التصنيفات، تم تحديد التعاون الثنائي باعتباره أداة هامة، ومن ثم فقد اقترح وضع حصر لأنشطة التصنيفات مما سيساعد في تحسين تنسيق فرص التدريب وزيادة كفاءة استخدام الموارد. ويشمل هذا الحصر الجهات القائمة على التصنيفات الدولية فضلا عن البلدان التي تضطلع بأنشطة تدريبية.

الأنشطة الاقتصادية سيتركز على وظيفة الإنتاج باعتبارها أساسا نظريا ضمن حدود مدى الصلة وإمكانية المقارنة والاستمرارية. وسيؤدي ذلك إلى طريقة أكثر اتساقا في تعريف فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، مع الإبقاء في الوقت ذاته على أكبر قدر ممكن من الهيكل والمفاهيم الحالية. وكان من المسلم به أن الانتقال بصورة كاملة وغير مشروطة إلى مبدأ وحيد للتعريف سيؤثر تأثيرا خطيرا على الاستمرارية دون أن يدخل تحسينات جوهرية على التصنيف.

وستكون القيمة المضافة هي المعيار المستخدم لتحديد النشاط الأولي لوحدة ما تضطلع بأنشطة متعددة، حتى في حالة التكامل الرأسي، بما يتيح معاملة أكثر اتساقا لهذه الحالات.

واستعرض فريق الخبراء الهيكل الرفيع المستوى الذي اقترحه الفريق التقني الفرعي، والذي تم إقراره في تقرير فريق الخبراء ESA/STAT/AC.94/3. وكانت إحدى نقاط المناقشة الرئيسية تنصب على إنشاء باب للإصلاحات والصيانة، وهي المناقشات التي انتهت إلى حل وسط (انظر الجزء المتعلق بالفريق التقني الفرعي).

وتقرر تشجيع البلدان على إنتاج بيانات يمكن تجميعها بصورة نظيفة على مستوى الرقمين في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية لضمان إمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي. وأيد فريق الخبراء تطوير هيكل عريض لتجميع البيانات بضم حوالي 10 فئات،

الدولية، وتوجه الانتباه إلى توفر هذه المعلومات بصورة مطبوعة وعبر شبكة الإنترنت. وتتولى الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة نشر وتوزيع هذه الرسالة الإخبارية باللغات الإسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

للاطلاع على المزيد من المعلومات،

يرجى الاتصال بالخط الساخن للتصنيفات:

الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة

لعناية: قسم التصنيفات الإحصائية
الأمم المتحدة

New York, NY 10017

عنوان البريد الإلكتروني: chl@un.org

رقم الفاكس: 1 212 963 4166

أو 1 212 963 1374

موقع التصنيفات على شبكة الإنترنت:

<http://unstat.un.org/unsd/class>

وتم إقرار خطة عمل تتقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات على النحو الذي اقترحه الفريق التقني الفرعي، على أن يعقد الاجتماع المقبل لفريق الخبراء في حزيران/يونيه 2005 لإتاحة وقت كاف لإعداد الوثائق اللازمة للجنة الإحصائية عام 2006.

ويمكن الاطلاع على الوثائق الكاملة لهذا الاجتماع من خلال موقع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت تحت عنواين "التعاون الدولي في مجال التصنيفات"، "فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية".

برنامج الاجتماعات

ستناقش اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية في اجتماعها القادم الذي سيعقد في الفترة من 2 إلى 5 آذار/مارس 2004 في نيويورك. ووثائق هذا الاجتماع متوفرة من خلال موقع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت:

<http://unstat.un.org/statcom/commission.htm>

ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من 22 إلى 26 آذار/مارس 2004.

ملاحظة من هيئة تحرير الرسالة الإخبارية

تتضمن الرسالة الإخبارية للتصنيفات موجزا لآخر التطورات في مجال التصنيفات